Journal of Libyan Academy Bani Walid 2026
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
Volume 2, Issue 1, 2026, Pages: 49-65
Website: https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/index

The Implications of Sino-American Competition on the Regional Security Equation in the Middle East (2015–2025)

Fuad mansur Ahmeid [1*], Alhussien Ahmed Eljero [2]
[1] Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Misurata University, Libya.
[2] Libyan Authority for Scientific Research, Tripoli, Libya
*Email: emai.husseen@gmail.com

انعكاسات التنافس الصيني الأمريكي على معادلة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط 2015-2025

فؤاد منصور أحميد [1*]، دكتور الحسين احمد محمد الجرو [2]
[1] قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة ، ليبيا
[2] الهيئة الليبية للبحث العلمي، طرابلس، ليبيا

Received: 03-11-2025	**Accepted:** 21-12-2025	**Published:** 03-01-2026
Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract

This study aims to analyze the nature of Sino-American competition in the Middle East during the period 2015–2025 and to examine its implications for the regional security equation and power balances within the region. The study adopted a descriptive analytical approach to monitor the evolution of the two powers' roles and instruments of influence, alongside a comparative approach to identify differences in their economic, military, and technological engagement methods. The importance of the research stems from the fact that it addresses a period that witnessed profound international and regional transformations, which contributed to redefining the Middle East's position in the strategies of the major powers and produced new dynamics that affected the policies of regional states and their ability to maneuver between conflicting interests.

The study concluded that competition between China and the United States has become a dominant factor in shaping the regional environment and has created a complex pattern of influence that combines economics and technology on the part of China and security and defense on the part of the United States. The results also showed the ability of some countries in the region to leverage this competition to diversify their partners and enhance their relative independence. The study recommended the need to develop more balanced policies that take advantage of the opportunities offered by competition, while strengthening national security and technological capabilities to mitigate potential risks.

Keywords: China-US rivalry, regional security, Middle East, balance of power, international influence.

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل طبيعة التنافس الصيني–الأمريكي في الشرق الأوسط خلال الفترة 2015–2025، واستقصاء انعكاساته على معادلة الأمن الإقليمي وتوازنات القوة داخل المنطقة، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لرصد تطور أدوار القوتين وأدوات نفوذهما، إلى جانب المنهج المقارن لتحديد الفروق في أساليب الانخراط الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي لكل منهما، وتنبع أهمية البحث من كونه يتناول مرحلة شهدت تحولات دولية وإقليمية عميقة، أسهمت في إعادة تحديد موقع الشرق الأوسط في استراتيجيات القوى الكبرى، وأفرزت ديناميات جديدة أثرت في سياسات الدول الإقليمية وقدرتها على المناورة بين المصالح المتعارضة.

وتوصلت الدراسة إلى أن التنافس بين الصين والولايات المتحدة أصبح عاملاً حاكماً في تشكيل البيئة الإقليمية، وأنه أوجد نمطاً مركباً من النفوذ يجمع بين الاقتصاد والتكنولوجيا من جانب الصين، والأمن والدفاع من جانب الولايات المتحدة، كما أظهرت النتائج قدرة بعض دول المنطقة على توظيف هذا التنافس لتنويع شركائها وتعزيز استقلاليتها النسبية، وأوصى البحث بضرورة تطوير سياسات أكثر توازناً تستفيد من الفرص التي يتيحها التنافس، مع تعزيز القدرات الأمنية والتكنولوجية الوطنية للحد من المخاطر المحتملة..

الكلمات المفتاحية: التنافس الصيني–الأمريكي، الأمن الإقليمي، الشرق الأوسط، توازنات القوى، النفوذ الدولي.

مقدمة:

شهد النظام الدولي خلال العقدين الأخيرين تحولات عميقة أعادت رسم خريطة توزيع القوة على الصعيد العالمي، إذ لم تعد العلاقات الدولية محكومة بقطب واحد قادر على صياغة اتجاهاتها، بل أصبحت الساحة الدولية تتجه تدريجياً نحو حالة من التعددية التي تتنافس فيها القوى الكبرى على النفوذ والتأثير، وفي هذا السياق؛ برزت الصين بوصفها قوة صاعدة تمتلك قدرات اقتصادية وتكنولوجية متنامية، تسعى من خلالها إلى تعزيز حضورها العالمي، مقابل الولايات المتحدة التي تسعى للحفاظ على موقعها القيادي وموازنة صعود المنافسين، ومع اشتداد هذا التنافس، أصبحت الأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية محلاً لتمركز الأدوات والسياسات التي تعكس طبيعة التفاعل بين القوتين.

ويأتي الشرق الأوسط في مقدمة هذه الأقاليم، لما يتمتع به من موقع جغرافي بالغ الحيوية، وموارد الطاقة الأساسية، ومسارات ملاحية تُعد شرياناً للتجارة الدولية، كما ترتبط المنطقة بمجموعة من التفاعلات الأمنية المعقدة، تجعلها ساحة تستقطب اهتمام القوى الكبرى، خاصة في ظل التحولات التي شهدها الإقليم منذ عام 2015، سواء على مستوى الصراعات الداخلية أو إعادة تشكيل التحالفات والأدوار الإقليمية، وفي ظل هذه المعطيات، اكتسب التنافس بين الصين والولايات المتحدة بعداً جديداً داخل الشرق الأوسط، عادل فيه الحضور الصيني الاقتصادي المتسارع مع بقاء الهيمنة الأمنية والعسكرية للولايات المتحدة عاملاً رئيسياً في توازنات الإقليم (صايم، 2024).

وقد أدى هذا التنافس إلى بروز أنماط جديدة من النفوذ، واستخدام أدوات متعددة تتراوح بين الاستثمار والبنية التحتية والتكنولوجيا، إلى جانب القوة العسكرية والتحالفات التقليدية، كما أتاح لدول المنطقة مساحة أوسع لإعادة صياغة سياساتها الخارجية وتنويع شراكاتها الدولية وفقاً لاعتبارات الأمن والتنمية. ومن ثم، أصبح فهم هذا التنافس وتحليل آثاره ضرورة لفهم التحولات التي تعيشها المنطقة، ليس فقط من زاوية

القوى الكبرى، بل أيضاً من زاوية الفاعلين الإقليميين الذين يسعون إلى الاستفادة من هذا التوازن المتغير (عبد الصمد، 2024).

وفي سياق ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة التنافس الصيني– الأمريكي وأدواته المختلفة، وتفسير انعكاساته على منظومة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط خلال الفترة 2015–2025، مع التركيز على كيفية استجابة دول الإقليم لهذه التحولات، وما إذا كان هذا التنافس قد أسهم في استقرار البيئة الإقليمية أو زاد من تعقيدها وتعدد مساراتها.

المشكلة البحثية:

شهد النظام الدولي منذ منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين إعادة تشكل مع انتقال القوة الاقتصادية والتكنولوجية نحو شرق آسيا وتراجع دور القوى الغربية، ما أفضى إلى منافسة متصاعدة بين الولايات المتحدة كقوة مهيمنة والصين كقوة صاعدة، ولم يعد هذا التنافس محصورًا في آسيا، بل امتد إلى الشرق الأوسط، الذي يتميز بموارد حيوية وهشاشة أمنية، حيث تتقابل النفوذ الاقتصادي والتقني الصيني مع الحضور العسكري والأمني الأمريكي، ما يثير مخاوف من تأثير هذا التنافس على استقرار الإقليم وقدرته على إدارة توازناته في ظل التحولات الدولية المتسارعة.

إذ برز تأثير التنافس الصيني–الأمريكي على أمن الشرق الأوسط منذ 2015 وحتى 2025 في مجالات الطاقة والملاحة والتسلح والتكنولوجيا، مما أحدث تغييرات في توازنات المنطقة عبر توسّع الدور الصيني التقني والاقتصادي مقابل استمرار الدور الأمني والعسكري الأمريكي، هذا الواقع دفع دول المنطقة لإعادة ترتيب علاقاتها الخارجية وتوسيع هامش المناورة، فازدادت البيئة الأمنية تعقيدًا، ومن هنا تتبلور إشكالية البحث في فهم أثر التنافس الصيني–الأمريكي على إعادة تشكيل الأمن الإقليمي وانعكاساته على مصالح دول الشرق الأوسط.

التساؤل الرئيسي:

إلى أي مدى أسهم التنافس الصيني–الأمريكي خلال الفترة 2015–2025 في إعادة تشكيل معادلة الأمن الإقليمي وتوازنات القوة في الشرق الأوسط؟

التساؤلات الفرعية:

1) ما التحولات الجوهرية في الدورين الصيني والأمريكي داخل الشرق الأوسط خلال الفترة 2015–2025؟
2) ما الأدوات التي اعتمدتها كل من الصين والولايات المتحدة لتعزيز نفوذها في الإقليم؟
3) ما طبيعة التأثيرات التي أحدثها هذا التنافس في ملفات الأمن الإقليمي الأساسية؟
4) كيف تفاعلت دول الشرق الأوسط مع التنافس بين واشنطن وبكين للحفاظ على مصالحها الأمنية؟
5) ما الانعكاسات التي خلّفها هذا التنافس على توازنات القوى داخل الإقليم؟

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف أبرزها:

1) توضيح التحولات التي طرأت على الدورين الصيني والأمريكي في الشرق الأوسط خلال الفترة 2015–2025.
2) بيان الأدوات التي اعتمدها الطرفان لتعزيز نفوذهما في الإقليم.
3) تحليل تأثيرات التنافس الصيني–الأمريكي في ملفات الأمن الإقليمي الأساسية.
4) تفسير كيفية تعامل دول الشرق الأوسط مع هذا التنافس للحفاظ على مصالحها الأمنية.

5) تقييم أثر التنافس في توازنات القوى داخل الإقليم خلال الفترة المدروسة.

أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهميته من تناوله إحدى أبرز التحولات في النظام الدولي المعاصر، والمتمثلة في توسّع التنافس بين الصين والولايات المتحدة داخل الشرق الأوسط، ويسلط الضوء على كيفية تأثير هذا التنافس في بيئة إقليمية شديدة الحساسية والتشابك، كما يسهم في فهم أعمق للبنية الأمنية الإقليمية في مرحلة تتغير فيها موازين القوة بصورة متسارعة.

تكمن الأهمية العلمية للبحث في أنه يقدّم قراءة تحليلية تستند إلى متابعة دقيقة للتحولات الفعلية في أدوار القوى الكبرى داخل المنطقة خلال عقد كامل، كما يساهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بالأمن الإقليمي من خلال الربط بين التنافس الدولي وتغيّر التفاعلات الإقليمية، ويبرز تأثير أدوات النفوذ الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية في تشكيل التوازنات القائمة. إضافة إلى ذلك، يوفر البحث إطاراً نظرياً يساعد على فهم صعود القوى غير الغربية وانعكاساته الجيوسياسية على بنية النظام الإقليمي.

أما من الناحية العملية، فتتمثل أهمية البحث في قدرته على تقديم تحليل يدعم صُنّاع القرار في تقييم تداعيات التنافس الدولي على مصالح دول المنطقة، ويتيح تحديد مجالات التأثير الأكثر ارتباطاً بأمن الطاقة والتجارة والتكنولوجيا، كما يمكّن من استشراف الخيارات المتاحة أمام الدول في إدارة علاقاتها مع القوى الكبرى ضمن بيئة إقليمية تتسم بالحركة والتغير المستمر، ويسهم كذلك في بلورة سياسات أكثر توازناً تستجيب لطبيعة التحديات والفرص التي يفرضها هذا الواقع الجيوسياسي المتحوّل.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدوره في تقديم وصف دقيق لمسار التنافس الصيني–الأمريكي وتتبع مراحله المختلفة في الشرق الأوسط خلال الفترة 2015–2025، ويتيح هذا المنهج وصف الاتجاهات العامة للحضور الصيني والأمريكي في الإقليم، ثم تحليل العوامل التي أسهمت في تشكيل هذا الحضور وآليات تأثيره في قضايا الأمن الإقليمي، كما يساعد في تفسير السياقات التي أحاطت بالتحولات السياسية والاقتصادية والأمنية المرتبطة بالتنافس الدولي، وبناء فهم متماسك للروابط بين المتغيرات المدروسة.

وبالتوازي مع ذلك، يستند البحث إلى المنهج المقارن للمقارنة بين أسلوبي انخراط الصين والولايات المتحدة في الإقليم، سواء من حيث الأدوات المستخدمة أو مجالات النفوذ أو طبيعة العلاقات مع الدول الإقليمية، ويسهم هذا المنهج في إبراز الفروق الجوهرية بين نهجي القوتين، وتوضيح كيفية انعكاس هذه الاختلافات على توازنات القوى الإقليمية، ومن خلال تكامل المنهجين، يقدم البحث إطاراً تفسيرياً يساعد على فهم أعمق لطبيعة التنافس الدولي وتأثيره في الأمن الإقليمي للشرق الأوسط.

تقسيم البحث:

المبحث الأول: بنية الحضور الدولي في الشرق الأوسط وتحوّلاته خلال الفترة (2015–2025).

المطلب الأول: تطور الانخراط الصيني في الشرق الأوسط واتساع نطاق مصالحه الاستراتيجية.

المطلب الثاني: إعادة تشكيل الدور الأمريكي في الإقليم وتحول أولوياته الاستراتيجية.

المبحث الثاني: أدوات التنافس الصيني–الأمريكي وأثرها في الأمن الإقليمي.

المطلب الأول: أدوات النفوذ الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية للقوتين في الإقليم.

المطلب الثاني: انعكاسات التوظيف الاستراتيجي لهذه الأدوات على منظومة الأمن الإقليمي.

المبحث الثالث: تفاعلات دول الشرق الأوسط مع التنافس الدولي وتداعياته على توازنات القوة.

المطلب الأول: استراتيجيات دول الشرق الأوسط في إدارة علاقاتها مع الصين والولايات المتحدة.

المطلب الثاني: تأثير التنافس الصيني–الأمريكي في إعادة تشكيل توازنات القوى داخل الإقليم.
الخاتمة، النتائج والتوصيات.

المبحث الأول:
بنية الحضور الدولي في الشرق الأوسط وتحوّلاته خلال الفترة (2015–2025):
يركز هذا المبحث على تناول التحولات الجوهرية التي شهدها حضور القوى الدولية في الشرق الأوسط خلال الفترة 2015–2025، وهي مرحلة شهدت إعادة ترتيب أولويات الفاعلين الدوليين وتغيّر أنماط انخراطهم في الإقليم، فقد صعد الدور الصيني اقتصاديًا وسياسيًا، مقابل إعادة الولايات المتحدة صياغة استراتيجيتها بما يعكس تحولًا في أولوياتها العالمية، ويسهم هذا التحليل في توضيح سياق التنافس بين القوتين وفهم طبيعة التطور في حضورهما الإقليمي.

المطلب الأول: تطور الانخراط الصيني في الشرق الأوسط واتساع نطاق مصالحه الاستراتيجية
يُعَد الانخراط الصيني في الشرق الأوسط أحد أبرز التحولات التي شهدها الإقليم خلال العقد الأخير، إذ اتخذ طابعاً متصاعداً يعكس اتساع نطاق المصالح الصينية وتنوع أدوات حضورها، وقد شكّل هذا الانخراط مدخلاً لإعادة تموضع الصين في محيط دولي تتزايد فيه أهمية المنطقة اقتصادياً وأمنياً، ومن خلال تتبع مسارات هذا الدور يسعى هذا المطلب في تحليل الأسس التي قامت عليها المصالح الاستراتيجية الصينية في الإقليم.
أولاً: الأبعاد الاقتصادية والمالية: من تجارة الطاقة إلى الاستثمار الشامل
يُعد النفط والغاز حجر الزاوية في العلاقة الاقتصادية الصينية مع الشرق الأوسط، لكن الانخراط تطوّر ليتجاوز مجرد الاستيراد والتصدير ليصبح استثماراً هيكلياً واسع النطاق (عبد الفتاح، 2023).
1. أمن الطاقة كأولوية قصوى:
تعتبر الصين أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، ويأتي جزء كبير منه من منطقة الخليج، هذا الاعتماد يفرض ضرورة تأمين سلاسل الإمداد وممرات الطاقة الحيوية (مثل مضيق هرمز)، ولم يقتصر الأمر على الشراء، بل امتد إلى الاستثمار في قطاع التنقيب والإنتاج في دول مثل السعودية والعراق وإيران، مما يمنحها موطئ قدم في المنبع (أمين، 2014).
2. مبادرة الحزام والطريق (BRI) كآلية للاندماج:
تُشكّل دول الشرق الأوسط محوراً استراتيجياً في المبادرة، خاصة في الممرات البحرية والبرية التي تربط آسيا وأوروبا وأفريقيا، وتركز الاستثمارات الصينية على البنية التحتية (الموانئ، السكك الحديدية، المطارات، المناطق الاقتصادية الخاصة) في دول مثل الإمارات، عُمان، ومصر، بهدف تسهيل التجارة والربط اللوجستي (ماكايس والعامري، 2022).
3. تنويع الاستثمارات والتحوّل التكنولوجي:
توسّعت الاستثمارات لتشمل القطاعات غير النفطية، مثل التكنولوجيا الفائقة (High-Tech) والاتصالات (G5) (مثل شركة هواوي)، والطاقة المتجددة، والمالية، كما يُلاحظ تزايد في عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية في شركات التكنولوجيا الإقليمية، مما يربط الاقتصادات المحلية بشكل أعمق بمنظومة الإنتاج والتطوير الصينية (خفاجي، 2022).
ثانياً: العمق السياسي والدبلوماسي: تعزيز النفوذ وتجنّب الصراع
بدأت الصين في الفترة المدروسة بالخروج التدريجي من مبدأ "عدم التدخل" المطلق، لتتبنى دوراً أكثر فعالية في الدبلوماسية الإقليمية، على الرغم من تفضيلها للحلول الاقتصادية على التدخلات العسكرية المباشرة.
1. الشراكات الاستراتيجية الشاملة:

حيث عقدت الصين "شراكات استراتيجية شاملة" مع قوى إقليمية رئيسية، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات وإيران ومصر، وهي أعلى مستويات الشراكة في الدبلوماسية الصينية، وتُستخدم هذه الشراكات كإطار للتعاون الثنائي متعدد الأوجه، يشمل التكنولوجيا والدفاع والاستثمار (عبد الفتاح، 2023).

2. الوساطة الإقليمية كأداة ناعمة:

يمثل أبرز دليل على تطوّر الدور السياسي هو الوساطة الصينية بين المملكة العربية السعودية وإيران في مارس 2023، والتي أدت إلى استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما، هذا التدخل يُشير إلى استعداد بكين لاستخدام ثقلها الدبلوماسي لتعزيز الاستقرار الإقليمي، الذي تُعتبره شرطاً أساسياً لاستمرار مصالحها الاقتصادية (سنجر، 2023).

3. تعميق العلاقات مع الهيئات المتعددة الأطراف:

تزايد التفاعل الصيني مع منظمات مثل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي (GCC)، بما في ذلك عقد القمم الصينية-العربية والصينية-الخليجية (مثل قمة 2022 في الرياض)، مما يرفع مستوى التعاون من الثنائي إلى الجماعي.

ثالثاً: التوسع الأمني والعسكري: حماية المصالح العالمية

على الرغم من تجنّب التدخل العسكري المباشر، فإن اتساع المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الصينية استدعى تطوير أبعاد أمنية وعسكرية لحمايتها.

1. تطوير المنشآت اللوجستية الخارجية:

يُعد إنشاء قاعدة الدعم اللوجستي في جيبوتي عام 2017 نقطة تحوّل، وهي أول قاعدة عسكرية صينية خارج حدودها، إذ تهدف هذه القاعدة إلى دعم عمليات مكافحة القرصنة والمساعدات الإنسانية وحماية المواطنين الصينيين (خفاجي، 2022).

2. التعاون العسكري والتدريبات المشتركة:

تزايدت وتيرة التدريبات العسكرية المشتركة بين الجيش الصيني (PLA) وقوات دول إقليمية مثل السعودية والإمارات، ويشمل التعاون توريد معدات دفاعية متقدمة، بما في ذلك الطائرات بدون طيار وأنظمة الدفاع الصاروخي (مثل نظام HQ-9)، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا الأمنية (النوايسة والحباشنة، 2016).

3. الأمن السيبراني والتقني:

تُشكل مشاركة الشركات الصينية في تطوير شبكات G5 في المنطقة بعداً أمنياً، حيث تُثير مخاوف غربية حول إمكانية استخدام هذه البنية التحتية لأغراض التجسس أو السيطرة على المعلومات، وهو ما تنفيه بكين بشدة (بن عرعور، 2024).

رابعاً: التحديات والمحددات التي تواجه الانخراط الصيني

يظلّ الانخراط الصيني في الشرق الأوسط محكوماً بجملة من التحديات والمحددات الاستراتيجية التي تشكّل سقفاً لهذا التوسع.

1. التنافس الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية:

يُمثّل التنافس مع واشنطن أكبر محدّد لحجم الانخراط الصيني، ترفض دول الشرق الأوسط سياسة "الاصطفاف" الكامل مع طرف واحد، وتسعى للموازنة بين المصالح الأمريكية (الضامن الأمني التاريخي) والمصالح الصينية (الشريك الاقتصادي الأكبر)، وقد يؤدي أي تصعيد في التوتر الأمريكي-الصيني (خاصة حول تايوان) إلى وضع الدول الإقليمية في مأزق الاختيار (عبد الصمد، 2024).

2. الهشاشة وعدم الاستقرار الإقليمي:

تظل المنطقة عرضة للصراعات الداخلية والإقليمية (مثل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، الأزمة اليمنية، التوترات مع إيران)، يُعرّض هذا التقلب السياسي والأمني الاستثمارات الصينية الضخمة لمخاطر عالية، وهو ما يُفسّر تردد بكين في الانخراط العسكري المباشر (البدراني، 2015).

3. الالتزامات العالمية المحدودة:

لا تزال الصين غير مستعدة لتوفير مظلة أمنية إقليمية شاملة لتعويض الدور الأمريكي، حيث تُركز استراتيجيتها الدفاعية على حماية الحدود والمصالح الحيوية، وليس على إدارة الأزمات الإقليمية بالتدخل العسكري المباشر.

4. قيود الإسقاط العسكري بعيد المدى:

على الرغم من قاعدة جيبوتي والأسطول البحري المتنامي، تظل قدرة الجيش الصيني على إسقاط القوة في المنطقة البعيدة عن حدودها محدودة مقارنة بالولايات المتحدة، وهو ما يُبقي الدور الأمني الصيني داعماً ومكملاً، وليس بديلاً (Bahgat & Sharp, 2014).

المطلب الثاني: إعادة تشكيل الدور الأمريكي في الإقليم وتحول أولوياته الاستراتيجية

شهد الدور الأمريكي في الشرق الأوسط خلال الفترة 2015–2025 إعادة صياغة واضحة في أنماط الانخراط والأولويات، نتيجة التحولات التي طرأت على البيئة الدولية وتزايد التزاحم بين القوى الكبرى، وجاء هذا التطور ليعكس انتقال واشنطن من سياسة الحضور المكثّف إلى نمط أكثر انتقائية في إدارة الشؤون الإقليمية، ويساعد تحليل هذا التحول في فهم موقع الولايات المتحدة ضمن معادلة الأمن الإقليمي المتغيرة.

أولًا: إعادة ترتيب الحضور العسكري وتغير أنماط الانخراط الأمني

تميزت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال 2015–2025 بتحوّل تدريجي من الانخراط المباشر واسع النطاق إلى أسلوب أكثر انتقائية ومرونة، مع الحفاظ على قواعد ومحطات انتشار استراتيجية، حيث ركزت واشنطن على تعزيز دور الشركاء الإقليميين عبر التدريب وتبادل المعلومات الاستخباراتية وتطوير القدرات الدفاعية الوطنية (خفاجي، 2022).

كما توسع استخدام القدرات الجوية والبحرية والسيبرانية لإدارة المخاطر واحتواء التهديدات، يعكس هذا التحول انتقال الدور الأمريكي من "الإدارة المباشرة للأمن الإقليمي" إلى منطق "الضبط عن بعد"، وبالتالي يضمن هذا النهج القدرة على التدخل الحاسم عند الضرورة مع الحفاظ على النفوذ والاستقرار الإقليمي.

ثانياً: تحوّل الأولويات الاستراتيجية في ضوء صعود قوى دولية منافسة

تزامنت هذه المرحلة مع إعادة صياغة الولايات المتحدة لأولوياتها العالمية، في ظل تصاعد التركيز على مواجهة صعود الصين ومراقبة تحركات روسيا في الساحات الدولية، وقد انعكس ذلك على الشرق الأوسط في اتجاهين رئيسيين:

- تقليص مركزية المنطقة في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية مقارنة بما كانت عليه في مرحلة ما بعد أحداث 2001، لصالح زيادة الاهتمام بمنطقة آسيا–المحيط الهادئ والمنافسة في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية (Kaye, 2022).
- إعادة توجيه الاهتمام نحو الملفات العابرة للأقاليم مثل أمن الطاقة العالمي، وأمن الممرات البحرية، ومكافحة الإرهاب، ومنع الانتشار النووي، باعتبارها قضايا ترتبط مباشرة باستقرار النظام الدولي ككل.

هذا التحول لم يعنِ انسحابًا أمريكيًا كاملاً من الشرق الأوسط، بل أعاد تعريف طبيعة الأهداف؛ حيث باتت واشنطن تميل إلى إدارة حضورها بما يخدم أولويات عالمية أوسع، مع تقليل الانخراط في تفاصيل الصراعات المحلية قدر الإمكان.

ثالثاً: إعادة صياغة شبكة التحالفات والعلاقات مع الفاعلين الإقليميين

أدّت هذه المتغيرات إلى مراجعة الولايات المتحدة لطبيعة علاقاتها مع عدد من الدول الإقليمية، وإعادة تقييم أدوارها ضمن منظومة التحالفات القائمة، حيث اتجهت واشنطن مع الحلفاء التقليديين إلى مطالبة بعضهم بتحمل أدوار أكبر في حفظ الاستقرار الإقليمي، مع الإبقاء على التزامات أمنية جوهرية، خصوصًا في مجالات الدفاع الجوي والصاروخي، والتنسيق الاستخباراتي، وصفقات التسليح المتقدمة (سنجر، 2023). وفي المقابل، شهدت السياسة الأمريكية محاولات متكررة لإعادة ضبط العلاقات مع قوى إقليمية أخرى ترتبط ملفاتها بقضايا نزاع أو بملفات حساسة كبرنامج إيران النووي، وترتيبات الأمن في الخليج، والتسويات السياسية لبعض الأزمات (Ni, 2025).

رابعاً: انعكاسات التحول في الدور الأمريكي على البيئة الإقليمية

أفضت إعادة تشكيل الدور الأمريكي إلى نتائج مؤثرة في بنية البيئة الإقليمية للأمن، فمن جهة، أدى تقليص نمط التدخل المباشر إلى زيادة شعور بعض الأطراف الإقليمية بضرورة تنويع شراكاتها الخارجية وعدم الاعتماد على واشنطن باعتبارها الضامن الوحيد للأمن، ومن جهة أخرى، أتاح هذا المناخ مجالًا أوسع لقوى دولية أخرى، مثل الصين، للتقدم في بعض المجالات الاقتصادية والتكنولوجية، مستفيدة من إعادة ترتيب الأولويات الأمريكية (Bahgat & Sharp, 2014).

وفي الوقت نفسه، ظلّت الولايات المتحدة فاعلًا لا يمكن تجاوزه في معادلة الأمن الإقليمي، بحكم تفوقها العسكري، وثقلها السياسي، واستمرار ارتباط منظومات التسليح والقيادة والسيطرة في العديد من دول المنطقة بها (Ni, 2025).

ونتج عن هذا الوضع حالة مركّبة تجمع بين استمرار النفوذ الأمريكي من ناحية، واتساع هامش الحركة أمام فاعلين دوليين وإقليميين آخرين من ناحية أخرى، وهو ما أسهم في تعقيد صورة التوازنات في الشرق الأوسط خلال الفترة محل الدراسة.

المبحث الثاني:

أدوات التنافس الصيني–الأمريكي وأثرها في الأمن الإقليمي:

يشكّل تحليل أدوات التنافس بين الصين والولايات المتحدة مدخلًا مهمًا لفهم التحولات التي يشهدها الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، حيث لم يعد النفوذ يُقاس فقط بالحضور السياسي أو العسكري، بل بقدرة القوى الكبرى على توظيف أدوات اقتصادية وتكنولوجية ودفاعية تعيد صياغة موازين القوة، وفي ظل تقاطع مصالح الطرفين في الطاقة والتجارة والتقنيات الحديثة، أصبحت المنطقة ساحة رئيسية تُظهر انعكاسات هذا التنافس على منظومة الأمن الإقليمي بين 2015 و2025.

المطلب الأول: أدوات النفوذ الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية للقوتين في الإقليم

استخدمت الصين والولايات المتحدة أدوات نفوذ متنوعة في الشرق الأوسط، ما جعل التنافس بينهما يتجاوز الحضور الدبلوماسي إلى تأثيرات أعمق في الاقتصاد والأمن الإقليمي، فقد وظّف الطرفان قدراتهما الاقتصادية والتقنية والعسكرية لتعزيز حضورهما وترسيخ مواقعهما الاستراتيجية، ويهدف هذا المطلب إلى توضيح هذه الأدوات وتحليل أثرها في موازين التفاعل الإقليمي.

أولاً: الأدوات الاقتصادية وتوسّع النفوذ عبر التجارة والاستثمار

اعتمدت كل من الصين والولايات المتحدة على القوة الاقتصادية بوصفها إحدى أبرز أدوات النفوذ في الشرق الأوسط، وإن اختلفت طبيعة المقاربة بين الطرفين.

- **المقاربة الصينية:** قامت على تعزيز الشراكات التجارية طويلة الأمد، والاستثمار المكثّف في البنى التحتية ومشروعات الطاقة، إضافة إلى دمج دول المنطقة في شبكات المبادلات التي ترتبط بمبادرة

"الحزام والطريق"، وأسهم هذا النهج في خلق ارتباطات مؤسسية واقتصادية متنامية مع عدد من الدول، بما منح الصين قدرة أكبر على ترسيخ حضورها الإقليمي (Yang, 2024).

- **المقاربة الأمريكية:** استندت إلى موقعها التقليدي في الاقتصاد العالمي، عبر توجيه الاستثمارات في مجالات التكنولوجيا والطاقة، ودعم الشركات الأمريكية الكبرى، إلى جانب دورها في المؤسسات المالية الدولية التي تشكّل أداة غير مباشرة للتأثير في السياسات الاقتصادية للدول (Diao, 2024).

وقد أسهم اختلاف النموذجين في تشكيل بيئة تنافسية ذات طابع اقتصادي عميق التأثير في حسابات الدول الإقليمية.

ثانياً: الأدوات العسكرية وترتيبات الأمن والدفاع

ظل البعد العسكري أحد المحاور الأساسية لنفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، إذ تمتلك شبكة واسعة من القواعد والتحالفات التي تمنحها قدرة على التأثير المباشر في التوازنات الأمنية، وقد دعمت هذا النفوذ عبر: اتفاقيات دفاعية ممتدة، مبيعات أسلحة متقدمة، ودعم قدرات الدول عبر التدريب وبناء الأنظمة الدفاعية (Nguyen et al., 2025).

أما الصين، فقد تبنّت مقاربة أكثر هدوءًا في المجال العسكري، ركّزت بشكل أساسي على: بيع معدات دفاعية منخفضة التكلفة نسبياً، تزويد بعض الدول بتقنيات المراقبة والطائرات المسيرة، وتعزيز التعاون الدفاعي دون الانخراط في ترتيبات أمنية ملزمة (Yoon, 2023).

ورغم تواضع الحضور العسكري الصيني مقارنة بالولايات المتحدة، فإن تنامي ارتباط بعض الدول بأنظمتها الدفاعية يضيف بُعداً جديداً إلى مراكز النفوذ.

ثالثاً: الأدوات التكنولوجية والقدرات الرقمية كمساحة تنافس متصاعدة

أصبحت التكنولوجيا الحديثة أحد أهم مجالات التنافس بين الصين والولايات المتحدة، إذ بات الإقليم جزءاً من صراع أوسع يتعلق بالتحكم في البنى التحتية الرقمية وأنظمة الاتصالات المتقدمة.

- **الصين:** برزت من خلال الشركات الكبرى العاملة في شبكات الاتصالات والذكاء الاصطناعي وأنظمة المراقبة، حيث قدّمت حلولاً متطورة وميسّرة التكاليف، ما أتاح لها موطئ قدم واسع في العديد من الدول (عبد الفتاح، 2023).
- **الولايات المتحدة:** ركّزت على حماية تفوقها التقني، ومنع انتشار بعض التقنيات التي ترى أنها تمنح الصين مجالاً أوسع للتأثير، إلى جانب دعم شركاتها التكنولوجية في صفقات كبيرة داخل الإقليم (عبد الصمد، 2024).

هذا التنافس التقني لم يعد منفصلاً عن التفاعلات الأمنية، بل أصبح عنصراً مركزياً في تشكيل موازين القوة المستقبلية في المنطقة.

رابعاً: الأدوات الدبلوماسية وبناء الشراكات السياسية

إضافةً إلى الأدوات الثلاث المركزية، لعبت الدبلوماسية دوراً مكملاً في تعزيز النفوذ.

- **الصين:** اعتمدت خطاباً يرتكز على احترام السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتوسيع الشراكات القائمة على المصالح المتبادلة (خفاجي، 2022).
- **الولايات المتحدة:** حافظت على شبكة علاقات سياسية واسعة، لكنها واجهت أحياناً تحديات ناجمة عن خلافات مع بعض الحكومات حول قضايا حقوق الإنسان أو السياسات الداخلية (فضل السيد، 2010).

وقد أسهم هذا التباين في الخطاب الدبلوماسي في تشكيل بيئات مختلفة من القبول والتفضيل لدى الفاعلين الإقليميين.

المطلب الثاني: انعكاسات التوظيف الاستراتيجي لهذه الأدوات على منظومة الأمن الإقليمي

يُظهر تحليل الأدوات التي استخدمتها الصين والولايات المتحدة في الشرق الأوسط أنّ تأثير التنافس بينهما لا يقتصر على مجالات الاقتصاد أو النفوذ السياسي، بل يمتد ليطال صميم منظومة الأمن الإقليمي، فالتوظيف الاستراتيجي لهذه الأدوات، سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أو تكنولوجية، ترك بصماته على توازنات القوة، وعلى كيفية إدارة الدول لملفّات حساسة مثل الطاقة، والممرات البحرية، والتسليح، والأمن الرقمي، ويسعى هذا المطلب إلى بيان أهم الانعكاسات التي أحدثها هذا التنافس في البيئة الأمنية للشرق الأوسط خلال الفترة 2015–2025.

أولاً: تأثير التنافس في أمن الطاقة واستقرار الإمدادات

شكّلت الطاقة محوراً رئيسياً للتفاعل بين الصين والولايات المتحدة في الشرق الأوسط، إذ تعتمد الصين على الإقليم كمصدر رئيسي لإمدادات النفط، بينما ترى الولايات المتحدة أن استقرار أسواق الطاقة جزء من أمنها القومي، وقد أدى التنافس بين الطرفين إلى عدد من الانعكاسات الأمنية، أبرزها:

1) **تعزيز الوجود الصيني في سلاسل الإمداد:** من خلال الاستثمار في البنية التحتية للطاقة، ما أوجد ارتباطات اقتصادية جديدة قد تُعيد تشكيل الترتيبات الأمنية المرتبطة بحماية حقول النفط والمسارات البحرية (أمين، 2014).
2) **محافظة الولايات المتحدة على دورها التقليدي في تأمين تدفقات الطاقة:** عبر وجودها العسكري في الممرات الحيوية، مما يساعد على تجنب الاضطرابات لكن يخلق في الوقت ذاته مساحة للتنافس على النفوذ المرتبط بالأمن البحري (Abubaker, 2024).
3) **تصاعد التوجه نحو تنويع الشراكات في مجال الطاقة:** حيث دفعت حدة التنافس بين الصين والولايات المتحدة دول الشرق الأوسط إلى تبنّي سياسات أكثر توازنًا في علاقاتها مع القوى الكبرى، عبر توسيع قاعدة شركائها في أسواق الطاقة والتكنولوجيا المرتبطة بها، وذلك بهدف تقليل الاعتماد على طرف بعينه، وتعزيز قدرتها على المناورة في مواجهة التحولات الجيوسياسية وتقلبات السوق العالمية (Wuthnow, 2019).

نتيجة لذلك، أصبحت مسألة أمن الطاقة ساحة رئيسية للتفاعل بين القوتين، تتداخل فيها عناصر الاقتصاد والجيواستراتيجية.

ثانياً: انعكاسات التنافس في أمن الممرات البحرية والمواقع الجيوسياسية

تضم المنطقة عدداً من أهم الممرات البحرية في العالم، مثل مضيق هرمز ومضيق باب المندب وقناة السويس، وهي نقاط ترتبط مباشرة بأمن التجارة الدولية، وقد أثّر توظيف الأدوات العسكرية والاقتصادية من جانب القوى الكبرى في هذا المجال من خلال:

- **تعزيز الولايات المتحدة قدراتها البحرية في الخليج والبحر الأحمر:** بما يضمن استمرار هيمنتها على أمن هذه الممرات (فضل الله، 2010).
- **سعي الصين إلى بناء حضور لوجستي وتجاري يساهم في حماية خطوطها التجارية:** وذلك من خلال شراكات في موانئ رئيسية ومحطات دعم لوجستي (Wuthnow, 2019).

أسهم هذا التنافس في تعقيد المشهد الأمني البحري، حيث تتوازى الهيمنة الأمريكية التقليدية مع تمدد هادئ للصين في شبكات النقل والموانئ.

ثالثاً: تأثير التنافس في أنماط التسلح والقدرات الدفاعية للدول الإقليمية

ترك التنافس الدولي بصماته الواضحة على سوق التسليح في المنطقة، إذ أضحى مصدر السلاح جزءاً من معادلة النفوذ، حيث الولايات المتحدة واصلت تعزيز حضورها عبر صفقات متقدمة تشمل الدفاع الجوي والصاروخي، وأنظمة القيادة والسيطرة، بينما الصين زادت من صادراتها الدفاعية الموجهة للدول التي تبحث عن بدائل أقل تكلفة أو تتطلب مستوى أقل من القيود السياسية (Bitzinger, 2009).

هذا التباين خلق مسارًا جديدًا للتأثير الأمني، إذ باتت خيارات التسلح تعكس إلى حدّ ما توزُّع النفوذ بين الطرفين، وتعيد تشكيل قدرات الدول على إدارة توازناتها الداخلية والخارجية.

رابعاً: انعكاسات التنافس في الأمن الرقمي والتقنيات المتقدمة

أصبح الأمن الرقمي أحد أكثر المجالات حساسية في منظومة الأمن الإقليمي، ومع توسع الشركات الصينية في مجال الاتصالات والتقنيات الذكية، واجهت الولايات المتحدة تحديًا يتعلق بتأثير هذه التقنيات في بنية الأمن الوطني للشركاء الإقليميين، وقد نتج عن ذلك:

1) زيادة انخراط الصين في بناء البنية الرقمية لبعض الدول، ما يمنحها مساحة تأثير غير تقليدية في محيط الأمن المعلوماتي.
2) محاولات أمريكية للحد من انتشار بعض التقنيات الصينية، مع تعزيز التعاون التقني مع دول المنطقة في مجالات الأمن السيبراني وحماية البنى الحساسة (بن عرعور، 2024).
3) تزايد مخاوف دول المنطقة من تبعية تقنية محتملة نتيجة توسع التعاون الرقمي مع الصين أو الولايات المتحدة، وما يرافقه من مخاطر الاختراق والابتزاز السياسي، مما يدفعها إلى انتهاج سياسات أكثر حذرًا وتعزيز قدراتها الوطنية في الأمن السيبراني.

بهذا التحول، أصبح الأمن الرقمي جزءاً من معادلة النفوذ بين القوتين، ومؤثراً في سياسات الأمن الوطني لعدد من دول الشرق الأوسط.

خامساً: التأثير على توازنات القوة الإقليمية واستراتيجيات الدول

أدّى توظيف الأدوات الاستراتيجية إلى إعادة تشكيل حسابات الدول الإقليمية، سواء من خلال تنويع الشراكات أو تعزيز القدرة على المناورة بين القوتين، حيث وسّع الحضور الصيني من هامش الخيارات أمام الدول التي تسعى إلى علاقات متوازنة، مما أتاح لها الاستفادة من التنافس الدولي لتحقيق مكاسب اقتصادية وتقنية، وفي المقابل حافظت الولايات المتحدة على دورها المركزي في بناء المنظومات الأمنية التقليدية، وهو ما جعلها الطرف الأكثر تأثيراً في قضايا الردع والتحالفات (محياوي وهاملي، 2021).

أسهم هذا الوضع في تشكيل بيئة أمنية تتسم بالتعددية والتنافس، تتداخل فيها مصالح القوى الكبرى مع أولويات الدول الإقليمية بصورة أعقد من أي وقت مضى.

المبحث الثالث:

تفاعلات دول الشرق الأوسط مع التنافس الدولي وتداعياته على توازنات القوة:

أصبحت تفاعلات دول الشرق الأوسط مع التنافس الصيني–الأمريكي عاملًا رئيسيًا في إعادة صياغة خريطة القوة الإقليمية خلال الفترة 2015–2025، حيث انتقلت من الارتباط الأحادي إلى سياسات أكثر مرونة توازن بين الأمن والتنمية، وقد نتج عن ذلك بروز توازنات جديدة تتداخل فيها المصالح الاقتصادية مع اعتبارات النفوذ السياسي، ويهدف هذا المبحث إلى تحليل هذا التفاعل وآثاره في موازين القوى الإقليمية.

المطلب الأول: استراتيجيات دول الشرق الأوسط في إدارة علاقاتها مع الصين والولايات المتحدة

دفع التنافس المتصاعد بين الصين والولايات المتحدة دول الشرق الأوسط إلى إعادة تقييم سياساتها الخارجية، حيث لم يعد الاعتماد على قوة واحدة كافيًا لتحقيق الأمن والتنمية، لذلك تبنّت العديد من الدول استراتيجيات قائمة على تنويع الشراكات والاستفادة من الفرص المتاحة دون الوقوع في محاور متصارعة، ويعرض هذا المطلب أبرز تلك الاستراتيجيات ومدى نجاحها في تحقيق توازن بين المصالح الأمنية والاقتصادية.

أولاً: سياسة تنويع الشراكات وتوسيع هامش المناورة

اتجهت دول الشرق الأوسط، خاصة خلال العقد الأخير، إلى اعتماد سياسة تقوم على تنويع الشركاء الدوليين بدلاً من الاعتماد الكامل على طرف واحد، فقد تبنت بعض الدول نهجًا يوازن بين التعاون الأمني التقليدي

مع الولايات المتحدة والانفتاح الواسع على الاستثمارات الصينية، الأمر الذي أتاح لها فضاءً أكبر للمناورة الخارجية، وساعد هذا التوجه على تقليل مستوى التبعية وتوزيع المخاطر، خاصة في المجالات المتصلة بالطاقة والبنى التحتية والتكنولوجيا (Mozaffari Falarti, 2025).

هذه السياسة لم تكن مجرد استجابة طارئة، بل جاءت نتيجة إدراك متزايد لتعدد مراكز القوة في النظام الدولي وقدرة الدول الإقليمية على الاستفادة من ذلك.

ثانياً: المواءمة بين المصالح الاقتصادية مع الصين والضمانات الأمنية الأمريكية

على الرغم من توسع العلاقات الاقتصادية مع الصين، فإن أغلب دول المنطقة حافظت على ارتباط وثيق بالولايات المتحدة في المجال الأمني، نظراً لطبيعة التهديدات الإقليمية وحجم القوة الأمريكية، فعلى سبيل المثال، اعتمدت دول الخليج مقاربة مزدوجة تستفيد من التمويل والاستثمار الصيني في مشروعات التنمية، وفي الوقت ذاته تعتمد على منظومات الردع الأمريكية لضمان الأمن الإقليمي، ويمثل هذا النموذج حالة «التوازن المركّب» بين حاجات الأمن ومتطلبات التنمية، وهو ما يعكس تعقيد البيئة الاستراتيجية التي تعمل فيها دول المنطقة (صيوح وآخرون، 2019).

هذا التوازن الدقيق سمح للدول بالحفاظ على علاقات مستقرة مع الطرفين دون الانحياز الكامل لأي منهما.

ثالثاً: السيطرة على التداعيات الناتجة عن التنافس بين القوتين

أدركت دول الشرق الأوسط أن التنافس بين الصين والولايات المتحدة قد يؤدي إلى ضغوط متعارضة تمس مصالحها الاستراتيجية، سواء في مجالات التكنولوجيا أو الطاقة أو التحالفات الأمنية، ولذلك اعتمدت عدة مقاربات للحد من آثار هذا التنافس، من أبرزها:

- ضبط وتيرة التعاون التكنولوجي بحيث لا يتعارض مع الالتزامات الأمنية القائمة.
- إدارة العلاقات التجارية والاستثمارية بطريقة تقلل من احتمالات التصادم مع أحد الطرفين.
- تجنّب الدخول في اصطفافات سياسية حادة قد تضعها في موقف يتعارض مع مصالحها بعيدة المدى (عبد اللطيف، 2024).

وبذلك سعت دول المنطقة إلى الحفاظ على درجة من الاستقلالية الاستراتيجية، مع تجنّب الانزلاق إلى مسارات تزيد من التوترات الإقليمية.

رابعاً: توظيف التنافس الدولي لتعزيز المكانة الإقليمية

استثمرت بعض الدول هذا التنافس لتعزيز موقعها الجيوسياسي داخل الإقليم، من خلال تقديم نفسها بوصفها شريكًا موثوقًا للقوى الكبرى، فقد سعت دول تتوفر لديها موارد أو مواقع استراتيجية مهمة إلى رفع مستوى أهميتها لدى الطرفين عبر مشاريع الطاقة أو الموانئ أو التكنولوجيا.

كما حاولت دول أخرى استخدام التنافس كوسيلة للحصول على مكاسب سياسية أو أمنية، مستفيدة من رغبة كل من الصين والولايات المتحدة في الحفاظ على علاقات مستقرة معها، بهذا التوجه، لم تكن دول الشرق الأوسط مجرد طرف متأثر بالتنافس، بل أصبحت في بعض الحالات فاعلًا يسهم في تشكيل مساراته (السعيدي ومجيد، 2019).

المطلب الثاني: تأثير التنافس الصيني–الأمريكي في إعادة تشكيل توازنات القوى داخل الإقليم

أحدث التنافس الصيني–الأمريكي خلال 2015–2025 تغييرات كبيرة في خريطة القوة بالشرق الأوسط، حيث لم يعد ميزان القوى محكومًا بالعلاقات التقليدية مع الولايات المتحدة فقط، بل بات يشمل النفوذ الاقتصادي والتكنولوجي الصيني، وقد تفاعلت دول الإقليم مع هذا التحول بدرجات متفاوتة، مما أسفر عن أنماط جديدة من التحالفات وإعادة صياغة الأدوار الإقليمية، ويهدف هذا المطلب إلى تحليل هذه التحولات وتأثير التنافس بين القوتين على التوازنات الإقليمية.

أولاً: إعادة ترتيب الأدوار الإقليمية للدول الكبرى في الشرق الأوسط

أسهم التنافس الدولي في دفع بعض الدول إلى تعزيز مكانتها الإقليمية من خلال توسيع شبكة علاقاتها مع الصين دون التفريط في ارتباطاتها الأمنية مع الولايات المتحدة.

- استخدمت دول الخليج مثلاً علاقاتها الاقتصادية المتنامية مع الصين لتقوية موقعها التفاوضي، وفي الوقت ذاته حافظت على الدور الأمريكي كضمانة أمنية أساسية.
- كما حاولت تركيا وإيران الاستفادة من الانفتاح الصيني لإحداث توازن أمام الضغوط الأمريكية، مع اختلاف دوافع كل منهما وظروفها السياسية والاقتصادية (محياوي وهاملي، 2021).

هذا التغير أدى إلى بروز بيئة إقليمية أكثر تعددية، تتوزع فيها مراكز التأثير على عدد أكبر من الفاعلين.

ثانياً: تطورات بنية التحالفات والتحولات الإقليمية

أسهم ظهور القوة الاقتصادية الصينية وتراجع نمط الهيمنة الأمريكية التقليدية في إعادة تشكيل التحالفات داخل الإقليم، إذ أعادت بعض الدول تعريف علاقاتها الاستراتيجية بحيث تجمع بين التحالفات الأمنية مع القوى الغربية والانفتاح الاقتصادي نحو الشرق. وفي المقابل، نشأت شبكات تعاون جديدة مرتبطة بمشروعات البنية التحتية والطاقة التي تقودها الصين، ما أوجد روابط طويلة الأمد قد تؤثر على التوازنات والتحالفات المستقبلية، وأسفر هذا التشابك عن بروز مشهد تحالفي معقد لا تحكمه ثنائية واضحة كما كان الحال في العقود السابقة (عبد الصمد، 2024).

ثالثاً: تعزيز استقلالية القرار لدى بعض الدول الإقليمية

أتاح التنافس الدولي للدول مساحة أوسع للاستقلالية في تحديد توجهاتها الخارجية من خلال؛ توسّع الخيارات بين القوى الكبرى جعل بعض الدول أقل قابلية للضغط من طرف واحد، وأكثر قدرة على الموازنة بين مصالح متعددة، وزاد هذا الوضع من قدرة دول المنطقة على التفاوض بشروط أفضل في ملفات الأمن والاستثمار وصفقات السلاح (محياوي وهاملي، 2021).

وبذلك، أصبحت بعض الدول الإقليمية أكثر فاعلية في صياغة سياساتها، بعدما كانت تتحرك في أطر ضيقة تمليها القوى الكبرى.

رابعاً: تأثير التنافس في موازين الردع الإقليمي وقدرات القوة الصلبة

ترك التنافس بصماته على القدرات العسكرية للدول الإقليمية، سواء من خلال صفقات التسليح الأمريكية المتقدمة أو المعدات الصينية الأقل تكلفة، أدى ذلك إلى تغيير جزئي في موازين الردع، مع دخول تقنيات جديدة مثل الطائرات المسيرة، وأنظمة المراقبة الذكية، والصواريخ الدقيقة (Diao, 2024).

كما أسهم التنوع في مصادر السلاح في تقليل احتكار دولة واحدة لتزويد الأسلحة، ما زاد من تعقيد المعادلة الأمنية، وقد ترافق هذا التحول مع توجه أميركي نحو تعزيز أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي، في مقابل سعي الصين إلى تقديم بدائل تقنية مقبولة سياسياً لدى بعض الشركاء (صايم، 2024).

خامساً: بروز نمط جديد من المنافسة المركبة داخل الإقليم

أدى وجود قوتين كبيرتين تتنافسان في الإقليم إلى ظهور نوع من المنافسة المركبة التي تتداخل فيها أبعاد الأمن والاقتصاد والتكنولوجيا، فبينما توفر الولايات المتحدة مظلة أمنية تقليدية، تقدم الصين شبكات استثمار وبنية تحتية وروافد تكنولوجية، ما يخلق توازناً متعدد الجوانب يؤثر في سياسات الدول الإقليمية.

هذه الثنائية جعلت التوازنات الإقليمية أكثر مرونة من السابق، لكنها في الوقت نفسه أدخلت المنطقة في مرحلة تتطلب إدارة دقيقة لتجنب التحول نحو صراع بين القوى الكبرى على أرض الإقليم، بهذا، أصبح الشرق الأوسط ساحة تتفاعل فيها القوى الدولية بطرق معقدة، تفضي إلى إعادة تشكيل مستمرة لتوازنات القوى وتوزيع مراكز النفوذ (Abubaker, 2024).

الخـــــــــــاتمة:

شهد النظام الدولي خلال العقد الأخير تحولات متسارعة أعادت صياغة موقع القوى الكبرى وأدوات نفوذها، الأمر الذي انعكس على الأقاليم الأكثر حساسية في العالم، وفي مقدمتها منطقة الشرق الأوسط، ومع تصاعد التنافس بين الصين والولايات المتحدة بوصفهما الفاعلين الأكثر تأثيراً في التوازنات العالمية، برزت المنطقة كأحد الميادين التي تتداخل فيها مصالح الطرفين وتتشابك فيها اعتبارات الأمن والاقتصاد والطاقة.

وفي هذا السياق، أظهرت الدراسة أن الحضور الصيني المتنامي اتخذ مسارات متعددة، اتكأت في معظمها على أدوات اقتصادية وتكنولوجية مكثفة أسهمت في ترسيخ الروابط مع عدد من الدول الإقليمية، وفي المقابل، حافظت الولايات المتحدة على مكانتها التقليدية من خلال منظومة واسعة من التحالفات والقدرات العسكرية، مع إعادة ترتيب أولوياتها بما يتوافق مع طبيعة التحولات العالمية، وقد نتج عن هذا التباين في الأدوات والأساليب ظهور نمط تنافسي مركب ترك تأثيراته المباشرة في بنية الأمن الإقليمي.

كما بينت الدراسة أن دول الشرق الأوسط لم تتعامل مع هذا التنافس بوصفه تحدياً فقط، بل سعت إلى استثماره لتعزيز استقلالية قرارها وتوسيع هامش خياراتها الاستراتيجية، فقد اتجهت إلى تنويع شراكاتها، والموازنة بين الفرص التي تقدمها الصين والضمانات الأمنية التي توفرها الولايات المتحدة، وهو ما أسهم في بروز توازنات جديدة داخل الإقليم تتسم بالمرونة والديناميكية.

وتخلص الدراسة في نهايتها إلى أن التنافس الصيني–الأمريكي بات عاملاً بنيوياً في تشكيل مستقبل الأمن الإقليمي، وأن تأثيره مرشح للاستمرار والتعمق في ظل استمرار التحولات في النظام الدولي، ومن ثم، فإن قدرة دول المنطقة على صياغة سياسات متوازنة، تستوعب هذا التنافس وتستثمره بفاعلية، ستحدد موقعها في الخريطة الاستراتيجية للشرق الأوسط خلال السنوات القادمة.

النتـــــــــــــائج:

1) أظهر التنافس الصيني–الأمريكي أنه أصبح عاملاً بنيوياً في تشكيل البيئة الإقليمية للشرق الأوسط، وليس مجرد تحوّل عابر، إذ باتت المنطقة جزءاً من معادلة صراع النفوذ العالمي بين القوتين.
2) بيّنت الدراسة أن الحضور الصيني توسّع بصورة ملحوظة عبر أدوات اقتصادية وتكنولوجية ذات طابع طويل الأمد، ما منح بكين قدرة متزايدة على التأثير في قضايا تتجاوز القطاع الاقتصادي نحو مجالات ترتبط بالأمن والتنمية.
3) أكدت النتائج استمرار الدور المركزي للولايات المتحدة في البنية الأمنية الإقليمية، خاصة في مجالات الدفاع والتحالفات العسكرية وحماية الممرات البحرية، رغم إعادة ترتيب أولوياتها العالمية.
4) أوضحت الدراسة أن اختلاف أدوات النفوذ بين الطرفين أدّى إلى ظهور نمط جديد من التفاعلات، يقوم على الاقتصاد والتكنولوجيا من جانب الصين، وعلى الأمن والدفاع من جانب الولايات المتحدة، ما خلق تنافساً متعدد الأبعاد داخل الإقليم.
5) أظهرت النتائج أن دول الشرق الأوسط تبنّت سياسات تنويع الشراكات الدولية لتقليل اعتمادها على طرف واحد، والاستفادة من الفرص التي يتيحها التنافس، مما منحها هامشاً أوسع في إدارة سياستها الخارجية.
6) بيّنت الدراسة أن التنافس الدولي أسهم في إعادة توزيع مراكز القوة داخل الإقليم، حيث أصبحت بعض الدول أكثر قدرة على المناورة وتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية نتيجة توسع الخيارات المتاحة لها.

7) كشفت النتائج أن التنافس في المجالات التقنية، خاصة الاتصالات والذكاء الرقمي، أصبح جزءاً أساسياً من المعادلة الأمنية، وأنه يمثل ساحة متقدمة للصراع بين بكين وواشنطن داخل دول المنطقة.
8) أشارت الدراسة إلى أن تفاعل القوى الكبرى مع قضايا الطاقة والممرات البحرية عزّز من أهمية الشرق الأوسط في الحسابات الاستراتيجية الدولية، رغم التغيرات الحاصلة في مصادر الطاقة العالمية.
9) خلص البحث إلى أن استمرار هذا التنافس من شأنه إحداث مزيد من التغييرات في توازنات القوى الإقليمية، وأن قدرة الدول على التكيّف مع هذه التحولات ستحدد مكانتها ودورها المستقبلي في النظام الإقليمي.

التوصيـــــــــــــــات:

1) تعزيز سياسة تنويع الشراكات الدولية لدى دول الشرق الأوسط بما يقلّل من مخاطر الاعتماد على قوة واحدة، ويتيح لها مساحة أوسع للمناورة بين الصين والولايات المتحدة دون الانحياز القسري لأي طرف.
2) تطوير استراتيجيات وطنية للأمن التكنولوجي توازن بين الاستفادة من التقنيات الصينية المتقدمة وحماية البنى الرقمية من التعرض لأي مخاطر أمنية، مع تعزيز التعاون في الأمن السيبراني مع مختلف الشركاء الدوليين.
3) إعادة تقييم منظومات الأمن الإقليمي لضمان توافقها مع المتغيرات الدولية، من خلال دعم القدرات الدفاعية الذاتية، وتطوير آليات العمل المشترك بين دول المنطقة للتعامل مع التهديدات العابرة للحدود.
4) تعظيم الاستفادة من التنافس الدولي في مجالات التنمية الاقتصادية عبر جذب الاستثمارات الصينية والأمريكية في مشاريع البنية التحتية والطاقة والتكنولوجيا، مع الحفاظ على شروط تضمن استقلالية القرار الوطني.
5) تعزيز الدبلوماسية الإقليمية من خلال بناء قنوات حوار منتظمة بين دول الشرق الأوسط والقوتين الدوليتين، بما يساعد على تخفيف حدة التوترات وتجنب أن يصبح الإقليم ساحة صراع مباشر بين الطرفين.

قائمـــــــــــة المراجـــــــــــع:

<u>أولاً: المراجع العربية</u>

1) أمين، خديجة عرفة محمد. (2014). قيود الصعود: الظمأ إلى الطاقة ومستقبل سياسة الصين الخارجي. مجلة السياسة الدولية، س50, ملحق ، 27 - 32.
2) البدراني، عدنان خلف حميد. (2015). أثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع49 ، 1 - 38.
3) بن عرعور، عبد الجبار. (2024). الحرب التكنولوجية في العلاقات الدولية وفق منظور القانون الدولي: الصين والولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا. مجلة الناقد للدراسات السياسية، مج8, ع1 ، 243 - 258.
4) خفاجي، ريهام أحمد. (2022). الصين والشرق الأوسط: آفاق المصالح وتحوط السياسات. المستقبل العربي، مج45, ع525 ، 77 - 94.

5) السعيدي، سعد عبيد علوان، ومجيد، مصطفى عبد الكريم. (2019). التنافس الدولي والإقليمي في منطقة القرن الأفريقي: شرق أفريقيا وانعكاسه على الأمن في الشرق الأوسط. مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد خاص ، 124 - 156.
6) سنجر، أشرف محمود. (2023). أثر الوساطة الصينية على فاعلية الاتفاق السعودي الإيراني. مجلة البحوث المالية والتجارية، ع3 ، 175 - 204.
7) صايم، بدر. (2024). التنافس الصيني الأمريكي وتداعياته على النظام العالمي. مجلة البوغاز للدراسات القانونية والقضائية، ع35 ، 77 - 95.
8) صيوح، لؤي محمد، قنوع، صقر نزار، وطه، طه حاج. (2019). العلاقات الصينية الأمريكية في ظل الصعود الصيني وأثر ذلك على النظام الدولي. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج41, ع3 ، 121 - 140.
9) عبد الفتاح، أحمد سامي. (2023). دوافع متعددة: الصين والتوجه نحو الشرق الأوسط. آفاق سياسية، ع126 ، 32 - 33.
10) عبد اللطيف، تامر محمد سامي. (2024). الاستراتيجية الأمريكية تجاه طموحات الصعود الصيني. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مج9, ع18 ، 270 - 326.
11) عبدالصمد، خلدون. (2024). تنامي نفوذ الصين في الشرق الأوسط وتداعياته على العلاقات الأمريكية. المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مج10, ع2 ، 43 - 61.
12) عثمان، ابتسام صلاح علي، وأرباب، ليلى سيد مصطفى. (2017). السياسة الخارجية للصين تجاه الشرق الأوسط في الفترة من 2000م - 2014م (رسالة ماجستير). جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان.
13) العلواني، علي حسين علي. (2008). النشاط الاقتصادي والعسكري للصين في الشرق الأوسط 1985 - 1998: دراسة في وثائق الجامعة العربية. مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، ع 14 ، 230 - 237.
14) فضل السيد، هنادي عبد الغني. (2010). الشرق الأوسط وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية. مجلة دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، مج 6, ع 11 ، 47 - 62.
15) ماكايس، برونو، والعامري، عصام فاهم. (2022). الحزام والطريق: نظام عالمي صيني. المستقبل العربي، مج45, ع520 ، 156 - 161.
16) محياوي، محمد، وهاملي، محمد. (2021). تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية. دفاتر السياسة والقانون، مج13, ع2 ، 463 - 474.
17) النوايسة، إبراهيم تيسير، والحباشنة، صداح أحمد محمد. (2016). السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط 2011 - 2015 (رسالة ماجستير). جامعة مؤتة، مؤتة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1) Abubaker, M. A. (2024). The United States' Policy of Counterbalancing China: Constraints and Implications. Journal of Security & Strategic Analyses, 10(1), 39–56.
2) Bahgat, G., & Sharp, R. (2014). Prospects for a New US Strategic Orientation in the Middle East. Mediterranean Quarterly, 25(3), 27–39.
3) Bitzinger, R. A. (2009). A new arms race? The political economy of maritime military modernization in the Asia-Pacific. The Economics of Peace and Security Journal, 4(2), 32–37.

(4 Diao, H. (2024). The Impact of the China-US Competition in East Asia on the Security of the Asia-Pacific Region. Lecture Notes in Education Psychology and Public Media.

(5 Kaye, D. D. (2022). America's Role in a Post-American Middle East. Washington Quarterly, 45, 7–24. https://doi.org/10.1080/0163660X.2022.2058185

(6 Mozaffari Falarti, M. (2025). Navigating Strategic Waters: China, Iran, and the U.S. in Middle Eastern (or West Asia) Geopolitics. 3(2(7)), 37–51.

(7 Nguyen, T. D., Ponka, T., Tran, T. M. H., & Nguyen, A. B. (2025). The Geostrategic Rivalry between the U.S. and China in the Mekong Subregion (2009–2024). Meždunarodnye Otnošeniâ, 3, 40–58.

(8 Ni, L. B. (2025). Neo-Imperialism or Retreat? Historicizing Trump's Role in the Middle East Crisis Through 2025. Universal Library of Languages and Literatures., 02(01), 01–05.

(9 Wuthnow, J. (2019). Contested strategies: China, the United States, and the Indo-Pacific security dilemma. 1(1), 99–110.

(10 Yang, X. (2024). East Asian Security Architecture in the Geopolitical Competition Between China and the United States: Impacts and Adjustments. Lecture Notes in Education Psychology and Public Media, 51(1), 178–184.

(11 Yaseen, M., Ghayoor, S., Shakir, M. ul H., & Zafar, I. (2024). US Foreign Policy: Towards Middle East (2018-2023). Indus Journal of Social Sciences., 2(2), 474–493.

(12 Yoon, D. (2023). US-China Competition and Regional Order Scenarios: Focusing on Military Deterrence and Economic Interdependence. Dongseo Yeon'gu, 35(4), 29–55.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.